

نظام مكتبة الملك فهد الوطنية

١٤١٠هـ



الرقم : م/٩
التاريخ : ١٣/٥/١٤١٠ هـ

بمعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء ،
الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢/١٠/١٣٧٧ هـ .
وبعد الاطلاع على نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم
(م/١٧) وتاريخ ١٣/٤/١٤٠٢ هـ .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٠) وتاريخ ٦/٥/١٤١٠ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - الموافقة على نظام مكتبة الملك فهد الوطنية بالصيغة المرفقة بهذا .
ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، كل فيما يخصه ،
تنفيذ مرسومنا هذا .

التوقيع

فهد بن عبدالعزيز

قرار رقم (٨٠) وتاريخ ٦/٥/١٤١٠هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم (١٥٩٠٧/ر) في ٢/١٢/١٤٠٩هـ المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ونائب رئيس اللجنة العليا للإصلاح الإداري رقم (١٦/١/٢/٣١) وتاريخ ٢٦/٨/١٤٠٩هـ المتضمن أن اللجنة العليا للإصلاح الإداري قد اتخذت قراراً برقم (١٨٩) وتاريخ ٢٢/٧/١٤٠٩هـ يقضي بتحويل مكتبة الملك فهد التي يجري العمل حالياً على إنشائها في مدينة الرياض إلى مكتبة وطنية للمملكة العربية السعودية ، وذلك وفقاً لمشروع النظام والهيكل التنظيمي اللذين اشتمل عليهما هذا القرار .

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة العليا للإصلاح الإداري رقم (١٨٩) وتاريخ ٢٢/٧/١٤٠٩هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٥) وتاريخ ٣٠/٣/١٤١٠هـ .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم (٥٩) وتاريخ ٢٠/٤/١٤١٠هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٣) وتاريخ ٢٨/٤/١٤١٠هـ .

يقرر ما يلي :

أولاً - الموافقة على نظام مكتبة الملك فهد الوطنية بالصيغة المرفقة بهذا .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرفقة بهذا .

ثانياً - يكون التنظيم الإداري لمكتبة الملك فهد الوطنية وفقاً لما يلي :

- مجلس الأمانة ، ويرتبط به :

- أمين المكتبة ، وترتبط به مباشرة الوحدات التالية :

١ - مكتب الأمين .

٢ - إدارة التخطيط والتطوير .

٣ - إدارة العلاقات .

٤ - المراقب المالي .

- ٥ - نائب الأمين ، وترتبط به مباشرة ما يلي :
- ١/٥ الإدارة العامة للاقتناء وتنظيم المعلومات ، ويتفرع عنها :
- إدارة البليوجرافية الوطنية .
 - إدارة التكشيف والامتخااص .
 - إدارة التصنيف والفهرسة .
 - إدارة التوريد .
 - إدارة التقنيات المعيارية .
- ٢/٥ الإدارة العامة لخدمات المستخدمين ، ويتفرع عنها ما يلي :
- إدارة المجموعات .
 - إدارة قواعد المعلومات .
 - إدارة الإعارة .
 - إدارة الخدمات المرجعية .
 - إدارة الدراسات المرجعية .
- ٣/٥ الإدارة العامة للخدمات المساعدة ، ويتفرع عنها :
- إدارة المصغرات والوسائل السمعية البصرية .
 - إدارة الطباعة والنشر .
 - الحاسب الآلي .
- ٦ - الإدارة العامة للإيداع والتسجيل ، ويتفرع عنها ما يلي :
- إدارة التسجيل .
 - إدارة الترقيمات الدولية .
 - إدارة الإيداع النظامي .
- ٧ - الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية ، ويتفرع عنها :
- إدارة شئون الموظفين .
 - إدارة الشئون المالية .
 - إدارة الخدمات العامة .
 - إدارة المشتريات .
 - مركز الاتصالات الإدارية .
 - المستودع .

ثالثاً - يكون الهيكل التنظيمي لمكتبة الملك فهد الوطنية وفقاً للخريطة التنظيمية المرفقة .

رابعاً - تقوم اللجنة الإدارية التحضيرية بإعداد دليل تنظيمي لمكتبة الملك فهد الوطنية .

- خامساً - لا يجوز إدخال أي تعديل على هذا التنظيم إلا بموافقة اللجنة العليا للإصلاح الإداري .
- سادساً - تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الإدارة المركزية للتنظيم والإدارة) بمتابعة تطبيق هذا التنظيم .
- سابعاً - تصرف مكافأة لرئيس وأعضاء مجلس الأمناء وفقاً لما يصرف لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات العامة الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٨) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٨ هـ .
- ثامناً - تقوم وزارة المعارف بتعديل اسم دار الكتب الوطنية في الرياض إلى تسمية أخرى تناسب ووضعها باعتبارها مكتبة عامة .

التوقيع

عبدالله بن عبدالعزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء

اللائحة التنفيذية

نظام مكتبة الملك فهد الوطنية

المادة الأولى :

تحوّل مكتبة الملك فهد إلى مكتبة وطنية للمملكة العربية السعودية باسم (مكتبة الملك فهد الوطنية) وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ، وتربط إدارياً بديوان رئاسة مجلس الوزراء ، ويكون مقرها مدينة الرياض ويجوز إنشاء فروع لها داخل المملكة .

المادة الثانية :

تهدف المكتبة إلى اقتناء الإنتاج الفكري وتنظيمه وضبطه وتوثيقه والتعريف به ونشره .
ولها في سبيل تحقيق ذلك - من غير تحديد لاختصاصها - ما يلي :

- ١ - جمع كل ما ينشر داخل المملكة .
- ٢ - جمع ما ينشره أبناء المملكة خارجها .
- ٣ - جمع ما ينشر عن المملكة .
- ٤ - جمع ما يعتبر من الموضوعات الحيوية للمملكة من إنتاج فكري عالمي .
- ٥ - جمع كل ما يمكن جمعه من الإنتاج الفكري في الخارج مما يساعد على دراسة الحضارة الإنسانية ومسايرتها في مختلف نواحيها .
- ٦ - جمع كتب التراث والمخطوطات والمصورات النادرة والطبوعات والوثائق المنتقاة وبالأخص ما له علاقة بالحضارة العربية والإسلامية .
- ٧ - تسجيل ما يودع لديها وفقاً للأنظمة .
- ٨ - إصدار الببليوجرافية الوطنية والفهارس الموحدة وغيرها من أدوات التوثيق .
- ٩ - إنشاء قواعد للمعلومات الببليوجرافية .
- ١٠ - تقديم الدراسات المرجعية للأجهزة والهيئات الحكومية .
- ١١ - تقديم الخدمات المرجعية والإعارة للأفراد والأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة .
- ١٢ - إقامة وتنظيم معارض الكتب والندوات والمؤتمرات .
- ١٣ - تمثيل المملكة في اللقاءات والمؤتمرات التي تتطلب تمثيلاً دولياً، وذلك في مجال اختصاصها .

- ١٤ - التعاون وتبادل المعلومات والمطبوعات مع المكتبات والهيئات والمنظمات الدولية .
- ١٥ - قيادة وتطوير أعمال وخدمات المكتبات ومراكز المعلومات عن طريق :
- أ - المشاركة بدور أساسي في وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ب - المشاركة بدور أساسي في وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية ، وتشجيع ومتابعة تطبيقها في المكتبات ومراكز المعلومات .
- ج - تنفيذ برامج استثمار المعلومات بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات تعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات .
- د - المساهمة في إعداد ونشر البحوث والدراسات والأدلة الخاصة بأعمال المكتبات والمعلومات .

المادة الثالثة :

- يكون للمكتبة مجلس أمناء يتكون من :
- رئيس للمجلس وخمسة أعضاء ممن لهم اهتمام بشؤون المكتبات ، يتم اختيارهم بأمر ملكي ، وتكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (١) .
- أمين المكتبة عضواً .

المادة الرابعة :

- مجلس الأمناء هو السلطة المسؤولة عن رسم السياسة العامة للمكتبة في حدود هذا النظام والأنظمة الأخرى ذات العلاقة .
- وله أن يتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أهداف المكتبة ، وعلى وجه الخصوص :
- ١ - اقتراح الأنظمة الخاصة بالإيداع النظامي وحقوق الملكية الفكرية ، وحماية التراث الفكري الوطني وغير ذلك من الأنظمة ذات العلاقة بمجال عمل المكتبة .
- ٢ - إصدار اللوائح المالية والإدارية التي تدير عليها المكتبة ، واللوائح التي تنظم شؤون منسوبيها بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية بما يتفق والأنظمة القائمة .
- ٣ - إصدار اللوائح التنفيذية لهذا النظام .
- ٤ - اعتماد برامج المكتبة ومشروعاتها .

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢) وتاريخ ١٤١٧/٣/٢٤هـ .

٥ - اقتراح مشروع ميزانية المكتبة والنظر في حسابها الختامي تمهيداً لرفعه إلى مجلس الوزراء.

٦ - تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم للقيام بما يكلفها به المجلس.

المادة الخامسة :

يعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية بناءً على دعوة من رئيسه أو من ينوبه أو من أغلبية الأعضاء وفقاً للائحة الداخلية يصدرها المجلس ، على ألا تقل اجتماعاته عن أربعة اجتماعات خلال العام . ولا يكون اجتماع المجلس نظامياً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو من ينوبه عنه ، وتصدر القرارات بموافقة الأغلبية المطلقة للحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

المادة السادسة :

يكون للمكتبة أمين يسمى «أمين مكتبة الملك فهد الوطنية» لاتقل مرتبته عن الخامسة عشرة .

المادة السابعة :

أمين المكتبة هو المسؤول التنفيذي عن إدارة المكتبة في حدود ما يقضي به هذا النظام، وما يقرره مجلس الأمناء . كما أنه يمثلها أمام القضاء والهيئات والمؤسسات الأخرى . وتحدد صلاحياته ومسؤولياته بموجب لائحة داخلية يصدرها مجلس الأمناء.

المادة الثامنة :

يسري على منسوبي المكتبة نظام الخدمة المدنية ولوائحه في الأمور التي لا يتم تنظيمها بموجب اللوائح التي تصدر وفقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من هذا النظام ، وفي كل الأحوال يسري نظام التقاعد المدني على الموظفين السعوديين ، كما يسري نظام التأمينات الاجتماعية على العمال .

المادة التاسعة :

- تكون للمكتبة ميزانية مستقلة ، وتتكون أموالها من :
- ١ - الاعتمادات التي تخصص لها من ميزانية الدولة .
 - ٢ - الدخل الذي تحصل عليه من ممارسة نشاطها .
 - ٣ - الهبات والإعانات والمنح والوصايا التي تقدم للمكتبة ، وتقبل حسب القواعد التي يضعها مجلس الأمناء .

المادة العاشرة :

مع عدم الإخلال برقابة ديوان المراقبة العامة يعين مجلس الأمناء مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية، وتكون لهم حقوق المراقب في الشركات المساهمة وعليهم واجباته .

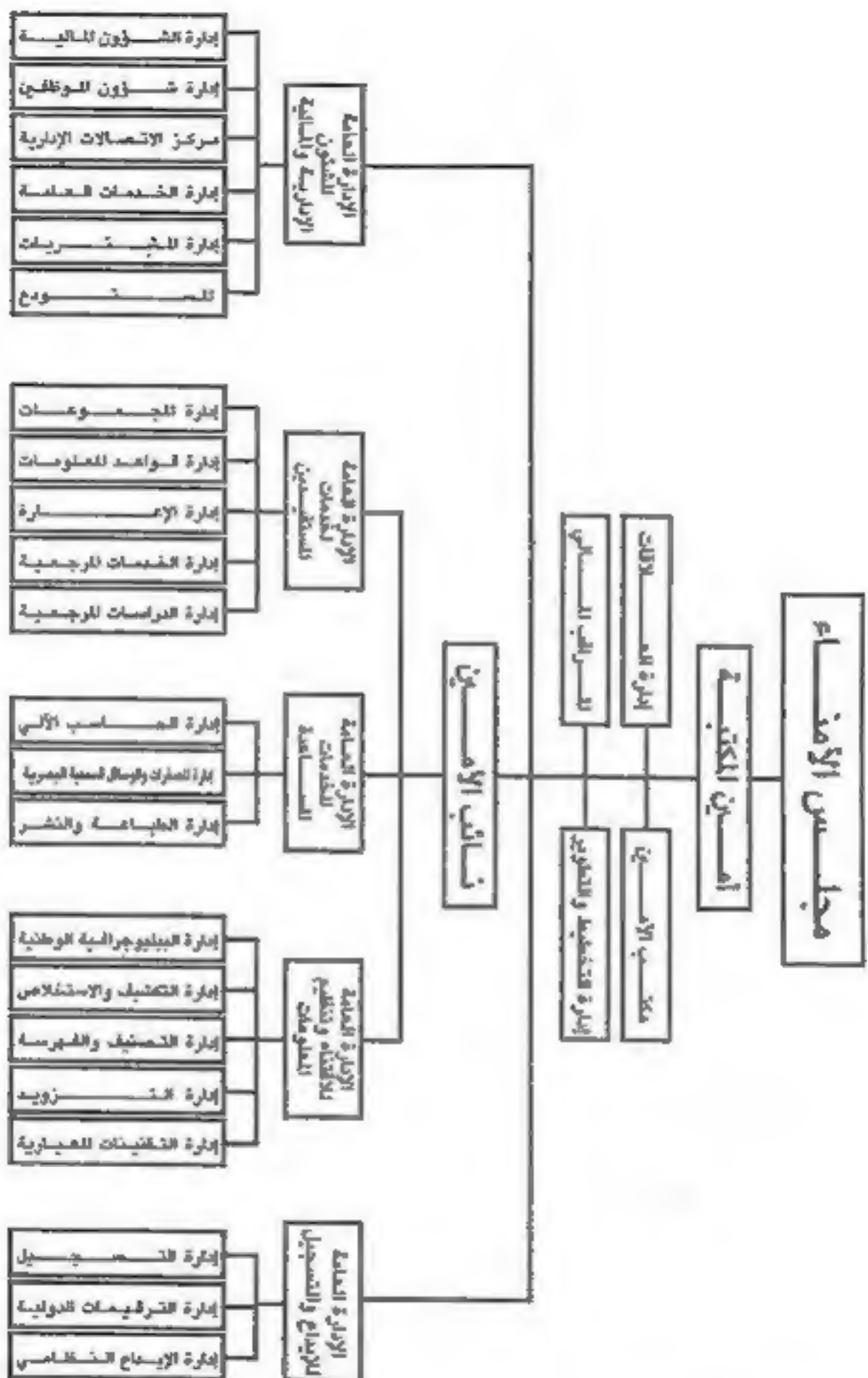
المادة الحادية عشرة :

يلغى هذا النظام ما يتعارض معه .

المادة الثانية عشرة :

يُعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .^(١)

(١) نشر بجريدة أم القرى في عددها رقم (٣٢٨٩) وتاريخ ١٤/١١/١٤١٦ هـ .



ما صدر بشأن النظام



الرقم : م / ٢.

التاريخ : ٢٤ / ٣ / ١٤١٧ هـ

بمعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠ / ١) وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ .

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم (١٣ / ١) وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ .

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالامر الملكي رقم (٩١ / ١) وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام مكتبة الملك فهد الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٩) وتاريخ ١٣ / ٥ / ١٤١٠ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٧ / ٢ / ١) وتاريخ ٩ / ١ / ١٤١٧ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤) وتاريخ ٢١ / ٣ / ١٤١٧ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - تعديل المادة الثالثة من نظام مكتبة الملك فهد الوطنية الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (م / ٩) وتاريخ ١٣ / ٥ / ١٤١٠ هـ لتصبح

بالنص الآتي :



« يكون للمكتبه مجلس أمناء يتكون من :
- رئيس للمجلس وخمسة أعضاء ممن لهم اهتمام بشئون
المكتبات ، يتم اختيارهم بأمر ملكي وتكون مدة عضويتهم ثلاث
سنوات قابلة للتجديد مرتين .
- أمين للمكتبه . عضواً .
ثانياً - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، كل فيما يخصه
تنفيذ مرسومنا هذا .

التوقيع
فهد بن عبدالعزيز

